زعماءه يفضلون الأوضاع القانونية الواضحة، التي لا غموض أو «فلفلة» فيها (ولعل ذلك ناجم عن كون كل من جابوتينسكي، جد الليكود الأكبر، وبيغن، زعيمه الحالي، خريجي معاهد حقوق). وهذا ما حدث في أواخر تموز (يوليو) الماضي، بالنسبة لقانون الجنسية، مع اقرار التعديل الاخير للقانون[٣٨] الذي كانت حكومة الليكود قد تقدمت به، وجعلت قانون الجنسية، بمختلف تعليماته، واضحا للغاية.

فقد أدخل التعديل الأخير (رقم٤) إلى القانون الاصلي مادة جديدة، هي ١٢أ، نصت الفقرة (أ) منها على أن «من ولد قبل إقامة الدولة وتوافرت فيه الشروط التالية يكن مواطنا اسرائيليا، بحكم الاقامة في اسرائيل، منذ يوم بدء العمل بقانون الجنسية (تعديل رقم٤) لسنة ٥٧٤٠ – ١٩٨٠ (فيما يلي: تعديل ٥٧٤٠) [ويبدأ العمل بهذا القانون، وفقا للمادة ١٧ منه، خلال ٣ أشهر من تاريخ نشره، وكان قد نشر يوم ١٨ اب (أغسطس)]: (١) لم يكن مواطنا اسرائيليا بحكم أية مادة أخرى من هذا القانون؛ (٢) عشية اعلان الدولة كان مواطنا فلسطينيا؛ (٣) في يوم ١٤ تموز (يوليو) ١٩٥٢ كان قاطنا في اسرائيل ومسجلاً في سجل السكان وفق مرسوم تسجيل السكان لسنة ٥٧٠٩ – ١٩٤٩؛ (٤) في يوم تعديل ٥٧٤٠ كان قاطنا في اسرائيل ومسجلاً في سجل السكان؛ (٥) انه ليس مواطنا لاحدى الدول المذكورة في المادة ٢أ من قانون منع التسلل (المخالفات والقضاء) لسنة ٥٧١٤ – ١٩٥٤». والبلدان المذكورة في تلك المادة، كما عدلت سنة ١٩٦٠[٣٩]، هي لبنان وسوريا ومصر والأردن والعربية السعودية والعراق واليمن وكل «جزء من فلسطين يقع خارج اسرائيل»، أي الضفة الغربية وقطاع غزة.

أما الفقرة (ب) من المادة نفسها فقد نصت على أن كل «من ولد بعد إقامة الدولة وتوافرت فيه الشروط التالية يكن مواطنا اسرائيليا بحكم الاقامة في اسرائيل منذ يوم تعديل ٥٧٤٠: (١) لم يكن مواطنا اسرائيليا بحكم أية مادة أخرى من هذا القانون، (٢) في يوم تعديل ٥٧٤٠ كان قاطنا في اسرائيل ومسجلاً في سجل السكان، (٣) انه من سلالة شخص توافرت فيه الشروط المذكورة في البنود (١) حتى (٣) من الفقرة (أ)».

وبلغة أخرى، أكثر وضوحا، الغى التعديل الأخير القيود السابقة، ومنح الجنسية الاسرائيلية، تلقائيا ودون استثناء، لكل عربي فلسطيني يعيش في المنطقة المحتلة قبل ١٩٦٧، سواء ولد قبل قيام اسرائيل أو بعد ذلك، شريطة أن يكون ساكنا فيها بتاريخ ١٨تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٠؛ الا إذا كان بالغا وقدم تصريحا خطيا يعلن فيه انه «لا يرغب في أن يكون مواطنا اسرائيليا»، أو كان قاصرا، وقدم والداه ذلك التصريح بالنيابة عنه (المادة ١٦من التعديل).

وفي مقابل هذا «الكرم»، أجرى التعديل الجديد للقانون «تنظيفا» من نوع آخر. فكما كان هناك عرب حاولوا العودة إلى ديارهم في اسرائيل، بطرق مختلفة، ثم تمت تسوية وضعهم على النحو الذي أشرنا إليه، وجد هنالك أيضا، من ناحية ثانية، عرب آخرون تركوا اسرائيل خلال تلك الفترة إلى دول أخرى، وخصوصا الدول العربية المجاورة. ووفقا لتعليمات القانون القديمة، كان من الممكن الغاء جنسية مثل أولئك العرب، ولكن بعد